

Distr.: General  
11 December 2023  
Arabic  
Original: English

# الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن  
السنة الثامنة والسبعون

الجمعية العامة  
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة  
البند 5 من جدول الأعمال  
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة  
وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

## رسائل متطابقة مؤرخة 11 كانون الأول/ديسمبر 2023 موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة

لقد أدى إخفاق مجلس الأمن في المطالبة بوقف فوري لإطلاق النار لأسباب إنسانية في قطاع غزة، بسبب حق النقض الذي استخدمته الولايات المتحدة، إلى إفساح المجال لآلة الحرب الإسرائيلية لكي تواصل المجزرة التي ترتكبها في حق المدنيين الفلسطينيين في ظل إفلات تام من العقاب. ومرة أخرى، اعتبرت إسرائيل هذا الإجراء الذي يقبها من المحاسبة بمثابة رخصة للقتل، فمضت ترتكب المزيد من الأعمال الفظيعة والوحشية ضد المدنيين الفلسطينيين على نطاق وبحجم يصدمان الإنسانية.

ففي غضون الأيام الثلاثة التي أعقبت استخدام حق النقض ضد مشروع القرار الذي قدمته الإمارات العربية المتحدة وشاركت في تقديمه 102 من البلدان الأخرى، قتل المئات من المدنيين الفلسطينيين الآخرين وأصيب الآلاف منهم على يد إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال. ويخلف كل يوم يمر مئات القتلى والمزيد من الدمار. وهذه المعادلة المروعة لا يمكن حجب حقيقتها بأي ذرائع ملتوية أو خطابات زائفة.

ذلك أن الأطفال والنساء والرجال الأبرياء يقتلون وتدمر حياتهم في غياب وقف لإطلاق النار تأتي دعوات الإعلان عنه من كل أرجاء العالم تحديدا من أجل إنقاذ أرواح المدنيين وحمايتهم. ووضع العراقيل أمام اضطلاع المجلس بالمسؤولية التي تقع عليه بموجب الميثاق عمل يتنافى بشكل صارخ مع النداءات العالمية إلى وقف سفك الدماء، ويتحدى غريزة الحفاظ على الأرواح البشرية المتأصلة لدى الإنسان، وينتهك المبادئ الأساسية للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وعلاوة على ذلك، توضع تلك العراقيل في تجاهل لإثارة الأمين العام المادة 99 من ميثاق الأمم المتحدة، في 6 كانون الأول/ديسمبر، حينما حذر على وجه الاستعجال من أن هذه الحالة غير المسبوقة قد تؤدي "إلى تفاقم الأخطار القائمة التي تهدد حفظ السلم والأمن الدوليين" في جملة ما قد تؤدي إليه؛ ومن



أن المدنيين يواجهون "في جميع أنحاء غزة خطرا جسيما"؛ ومن أنه "لا توجد حماية فعالة للمدنيين"؛ ومن أننا "نواجه خطرا شديدا يتمثل في انهيار منظومة المساعدة الإنسانية ... [بما يؤدي إلى] آثار لا رجعة فيها على الفلسطينيين ككل وعلى السلم والأمن في المنطقة"؛ وحينما ناشد مجلس الأمن بأن يعلن عن وقف لإطلاق النار لأسباب إنسانية لتجنب المدنيين المزيد من الأذى وتفادي هذا المآل الكارثي.

لكن هذه التحذيرات والنداءات العاجلة تلقى التجاهل للأسف، مما يفسح المجال لإسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، لمواصلة الإبادة الجماعية المتوخاة من اعتدائها وقصف غزة جوا وبراً وبحراً، مما يعرض أرواح المزيد من المدنيين الفلسطينيين للخطر ويزيد من تهديد زعزعة الاستقرار الخطيرة داخل المنطقة وخارجها. وكل يوم يمر دون إعلان وقف إطلاق النار هو يوم عسير ترهق خلاله المزيد من الأرواح، ويسلط فيه التهجير القسري والدمار والمعاناة الإنسانية، ويتعرض فيه السلم والأمن الإقليميان والدوليان للخطر.

وذلك ما ترتب عليه ارتفاع لم يُشهد من قبل في عدد القتلى والمصابين في غزة. حيث قتل أكثر من 18 000 فلسطيني، من بينهم أكثر من 7 729 طفلاً و 5 153 امرأة، وأصيب أكثر من 49 229 شخصا بجراح. ولا يزال 7 800 شخص في عداد المفقودين تحت أنقاض ما يفوق 60 في المائة من المساكن التي تضررت أو دمرت نتيجة للهجمات الإسرائيلية المنفذة باستعمال الصواريخ والقنابل في غضون شهرين فقط، مما أدى إلى تسوية أحياء بأكملها بالأرض فوق رؤوس سكانها. وما لا يقل عن 1 550 عائلة شهدت مقتل عدة أفراد منها، وأبيدت عائلات بمختلف أجيالها.

ويعاني المصابون من آلام يعجز اللسان عن وصفها بسبب خطورة الجراح الناجمة عن الأسلحة الفتاكة الإسرائيلية وغياب سبل الحصول على الرعاية الطبية والعلاجات المنقذة للحياة مع استمرار الحصار الإسرائيلي غير القانوني المضروب على غزة. وقد تسبب هذا الحصار اللاإنساني العقابي في "أزمة جوع كارثية"، وفقا لبرنامج الأغذية العالمي. وتواصل إسرائيل حرمان السكان من الإمدادات الكافية من الغذاء والماء والدواء والوقود اللازمة لأبسط ضروريات الحياة، بما في ذلك تشغيل شبكات الصرف الصحي، مما يتسبب في انتشار الأمراض والأمراض الوبائية، حيث لا تزال تعيق دخول وإيصال المساعدات الإنسانية والاعتداء على العاملين في المجال الإنساني، مما أسفر حتى الآن عن مقتل 132 من موظفي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) و 286 من العاملين في المجال الصحي، من بين ضحايا آخرين.

وقامت أيضا قوات الاحتلال الإسرائيلية بإلقاء القبض على مئات الرجال والفتيات الفلسطينيين واحتجازهم في غزة، وجردتهم من ملابسهم غير سراويلهم الداخلية وحجزتهم كالتطبيع في العراء في ظروف جوية قاسية، وأساءت معاملتهم بإجراء استجابات قسرية لهم وبضربهم، واختطفت بعضهم إلى أماكن مجهولة، مما زاد من سخط السكان ومن سوء المعاملة اللاإنسانية التي يعانون منها.

وإزاء هذه الظروف، تحاول وكالات الأمم المتحدة، بما فيها الأونروا ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية وغيرها، مواصلة جهودها لإمداد الفلسطينيين بالمساعدات التي هم في أمس الحاجة إليها في غزة، حيث تم الآن تهجير 1,93 مليون شخص قسرا، أي بنسبة صادمة تعادل 85 في المائة من السكان، بسبب العدوان الإسرائيلي. غير أن اضطلاع هذه الوكالات بمهامها الإنسانية أصبح يوما بعد يوم مهمة أكثر استعصاء. وقد نبه الأمين العام بأن "الظروف اللازمة لإيصال المعونة الإنسانية بفعالية لم تعد قائمة".

وفي هذا الصدد، وجه المفوض العام للأونروا، فيليب لازاريني، رسالة في 7 كانون الأول/ديسمبر إلى رئيس الجمعية العامة بلهجة لم يسبق استخدامها حينما وصف حالة الوكالة بأنها "أحلك اللحظات التي عاشتها الوكالة على مدى 75 سنة من الوجود"، فحث فيها الدول الأعضاء على العمل فوراً على تنفيذ وقف لإطلاق النار لأسباب إنسانية وإعمال القانون الدولي. وشدد فيها في جملة أمور على المخاطر التي تهدد قدرة الأونروا على الوفاء بولايتها والتي تترتب عليها "عواقب وخيمة على مهام الاستجابة الإنسانية التي تضطلع بها الأمم المتحدة وعلى أرواح المدنيين في غزة"، حيث أن الأونروا "أصبحت الهيئة الرئيسية المسؤولة عن تقديم المساعدة الإنسانية لأكثر من 2,2 مليون شخص في غزة". وأضاف محذراً بشدة أنه "... دون وجود ملجأ آمن ودون توفير المعونة، يواجه المدنيون في غزة خطر الموت، أو سيضطرون إلى الذهاب إلى مصر وإلى مناطق أخرى ... ويجب الحيلولة دون وقوع تهجير قسري إلى خارج الأراضي الفلسطينية يذكرنا بالنكبة في عام 1948".

ونحن نردد مع المفوض العام ما وجه من تحذيرات ونكرر نداءات دولة فلسطين المستمرة من أجل وقف فوري لإطلاق النار لوقف سفك دماء أفراد شعبنا، ووقف تهجيرهم القسري ومحاولات إبعادهم الجماعي، وحمايتهم وفقاً للقانون الدولي الإنساني، وضمان تقديم المساعدة الإنسانية الفورية على نطاق واسع لتلبية الاحتياجات الهائلة الناجمة عن الكارثة البشرية والإنسانية التي سلطتها إسرائيل على المدنيين العزل في غزة. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يقف مكتوف الأيدي أمام جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ضد الشعب الفلسطيني الراحل تحت احتلالها الاستعماري غير المشروع ونظام الفصل العنصري الذي تتجهجه.

وفي هذا الصدد، يجب أن نوجه الأنظار أيضاً إلى تصاعد العنف الملحوظ في بقية الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، حيث تتمدد قوات الاحتلال الإسرائيلية والمستوطنون الإسرائيليون في ارتكاب أعمال الاستقزاز والتحرّيز والترّيع والاعتداءات ضد السكان المدنيين الفلسطينيين. وقد استهدفت مخيمات اللاجئين على وجه الخصوص، وبلغ عدد الضحايا فيها منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر حتى الآن 266 قتيلاً فلسطينياً، من بينهم 70 طفلاً، و 432 جريحاً.

وتصاعدت أعمال التهريب مع تعاضد صولة المستوطنين المتطرفين ليس فقط نتيجة لخطاب القادة الإسرائيليين التصعيدي وأعمال التحريض الخطيرة التي يقدمون عليها، بل أيضاً نتيجة لتسليحهم وتدريبهم كميليشيات. فعلى نحو ما ذكرت جمعية حقوق المواطن في إسرائيل، أنشأت إسرائيل 100 فرقة مما أسمته "فرق الأمن المجتمعي"، وسلحت أفرادها ببنادق من طراز M16 وقامت بتدريبهم "تدريباً مكثفاً". ومن الواضح أن "فرق" المستوطنين هذه هي امتداد لقوات الاحتلال الإسرائيلية التي دأبت منذ فترة طويلة على مساعدة المستوطنين وتحريضهم على ارتكاب جرائم في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك قتل وإصابة المدنيين الفلسطينيين، وسرقة الأراضي والمحاصيل والماشية الفلسطينية، وتخريب وتدمير منازل الفلسطينيين ومركباتهم، والتهجير القسري لمئات المدنيين، بما في ذلك تجمعات أهلية بأكملها. ومع ذلك، تواصل إسرائيل الإذن ببناء المزيد من المستوطنات على الأرض الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية، التي تواصل احتلالها بشكل غير قانوني وتحاول ضمها.

وترتكب كل هذه الأعمال في انتهاك جسيم للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وترتكب أيضاً بسبب المعاملة الاستثنائية التي تحظى بها إسرائيل وبسبب تمكينها من الإفلات من العقاب، نتيجة جملة عوامل منها استمرار حمايتها في مجلس الأمن من المساءلة

عن انتهاكاتها وجرائمها. ولا يمكن السماح باستمرار هذا الوضع غير القانوني المجحف والخطير. فترك هذا الوضع على حاله ستكون له تداعيات بعيدة المدى على الفلسطينيين والإسرائيليين ومنطقة الشرق الأوسط والمجتمع الدولي ككل. ذلك أن عالماً يتم فيه تجاهل القانون الدولي دون عواقب هو عالم تسود فيه فوضى الخروج عن القانون لا يكون فيه أي مدني وأي بلد في مأمن.

وأمام الجمعية العامة، التي هي بمثابة برلمان العالم، فرصة ومسؤولية لتصحيح المسار، حفاظاً على أرواح الملايين من المدنيين المعرضين للخطر وصوناً للنظام القائم على القانون الدولي. وإذ تستأنف الجمعية العامة عقد دورتها الاستثنائية الطارئة العاشرة للتصدي للوضع الخطير في قطاع غزة، تتأشد دولة فلسطين جميع الدول المحبة للسلام كي تتمسك بالقانون الدولي وتدعم مشروع القرار المقدم من مصر الذي يطالب بوقف فوري لإطلاق النار لأسباب إنسانية.

وذلك ما يجب أن يشكل أولويتنا الجماعية، فإنقاذ أرواح المدنيين وحمايتهم وتجنب استمرار تدهور هذه الحالة التي هي بالفعل خطيرة وكارثية أمر من أشد الأمور استعجالاً. وبتأشد المجتمع الدولي أن يتمسك، قولاً وفعلاً، بالالتزامات القانونية والسياسية والإنسانية والأخلاقية الواقعة على عاتق الجميع. إذ تتطلع أنظار الشعب الفلسطيني ومعه الشعوب في جميع أنحاء العالم إلى الجمعية العامة الآن لكي تعمل دون إبطاء على استعادة إيمانها بسيادة القانون وبمبدأ الإنسانية.

وهذه الرسالة تأتي عطفاً على الرسائل السابقة البالغ عددها 819 رسالة، والتي وجهناها بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي هي أرض دولة فلسطين. وهذه الرسائل، المؤرخة من 29 أيلول/سبتمبر 2000 (A/55/432-S/2000/921) إلى 5 كانون الأول/ديسمبر 2023 (A/ES-10/973-S/2023/957)، تشكل سجلاً أساسياً للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في حق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر 2000. ويجب أن تُحاسب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب هذه وعلى أعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان المرتكبة بحق شعبنا، ويجب تقديم الجناة إلى العدالة.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند 5 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور

الوزير، المراقب الدائم